النشرة اليومية

١ أكتوبر, ٢٠٢٥

المملكة العربية السعودية تقدّر إيرادات عام 2026 عند 1.14 تريليون ريال، والمصروفات عند 1.31 تريليون ريال

بالأمس، أصدرت وزارة المالية (MoF) بيان ما قبل الميزانية للسنة المالية 2026، مشيرة إلى أن الإنفاق المخطط سيظل مرتفعًا في عام 2025، بزيادة قدرها 4 % عن المستويات المقررة سابقًا، مع توقع بتقليص معتدل في عام 2026. في ظل توقعات الإيرادات الثابتة نسبيًا لعام 2026/2025، المرتبطة بتحركات أسعار النفط، تشير الموقف المالي إلى تحمل أكبر للعجز الأكبر للحفاظ على تمويل مبادرات التنويع الاقتصادي ودعم نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي .

من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.4% في عام 2025 و4.6% في عام 2026. يُعزى ذلك إلى زيادة متوقعة بنسبة 5.0% في النشاط غير النفطي، مدعومة بزيادة الطلب المحلي وتحسن معدلات التوظيف. بالإضافة إلى ذلك، أشار البيان التمهيدي للموازنة 2026 إلى أن معدل التضخم المتوسط من المتوقع أن يبقى مستقراً نسبياً عند 2.3% في عام 2025، مع توقع انخفاض آخر إلى 1.8% بحلول عام 2027.

من المتوقع أن تسجل ميزانية السعودية لعام 2026 عجزًا بنسبة حوالي 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مع توقع استمرار العجز عند مستويات أدنى على المدى المتوسط. هذا بينما تواصل الحكومة اتباع سياسات إنفاق توسعية استراتيجية لتنفيذ المشاريع والبرامج والمبادرات التي تحقق عوائد اقتصادية واجتماعية.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية متوسطة المدى (مليار ريال سعودي)

البند	الفعلي	التوقعات	التقديرات		
	2024	2025	2026	2027	2028
إجمالي الإيرادات	1,259	1,091	1,147	1,230	1,294
إجمالي المصروفات	1,375	1,336	1,313	1,350	1,419
الفائض/(العجز)	-116	-245	-165	-120	-125
نمو الناتج المحلي الحقيقي	2.0%	4.4%	4.6%	3.7%	4.5%
الناتج المحلي الاسمي	4,649	4,600	4,965	5,258	5,643
التضخم	1.7%	2.3%	2. 0%	1.8%	1.9%

المصدر: وزارة المالية، أبحاث العربي المالية

نلاحظ أن تقرير خبراء صندوق النقد الدولي الصادر في أغسطس 2025 يتوقع أن يبلغ عجز الميزانية لعام 2026 نحو 191 مليار ريال، وهو ما يعكس فارقا بنسبة 16.0% مقارنة بتقدير وزارة المالية البالغ 165 مليار ريال. كما يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.9% في عام 2026، وهو أقل من تقدير وزارة المالية البالغ 4.6%.

كما نُشير إلى أن إمدادات المملكة من النفط الخام في يونيو 2025 ارتفعت بمقدار 381 ألف برميل يوميًا على أساس سنوي (+4%)، لتصل إلى حوالي 9.4 مليون برميل يوميًا. ووفقًا للإعلان الصادر في الاجتماع الأخير لثماني دول أعضاء في أوبك+ المشاركة في الخفض الطوعي، الذي عُقد في 3 أغسطس 2025، فمن المتوقع أن ترتفع إمدادات المملكة إلى 10 ملايين برميل يوميًا بحلول نهاية سبتمبر، مقارنة بحوالي 9 ملايين برميل يوميًا في مارس 2025، أي بزيادة قدرها مليون برميل يوميًا.

إمدادات النفط الخام السعودى (مليون برميل يوميًا)

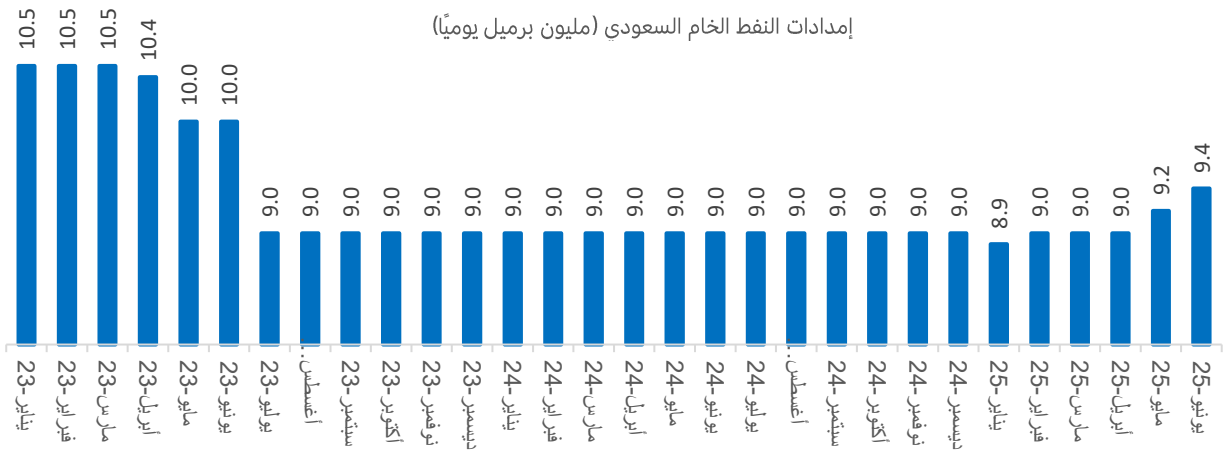

المصدر: وزارة المالية، أبحاث العربى المالية

اخلاء مسؤولية:

تم إعداد هذا التقرير استنادًا إلى معلومات يُعتقد أنها موثوقة، إلا أن "العربي المالية" لا تقدم أي ضمان أو تعهد، صريحًا كان أم ضمنيًا، بشأن دقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات، كما لا تتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر قد ينشأ بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك نتيجة الإهمال) بسبب أخطاء أو سهو في هذه المعلومات.

تم إعداد هذا التقرير من قبل "العربي المالية" لأغراض معلوماتية فقط، ولا يُعد، ولا ينبغي اعتباره، نصيحة أو توصية أو عرضًا للبيع أو دعوة للاشتراك أو الشراء أو البيع في أي أوراق مالية. كما لا يشكل هذا التقرير أو أي جزء منه أساسًا لأي عقد أو التزام، ولا يجوز الاعتماد عليه في هذا السياق. كما أن الآراء أو وجهات النظر الواردة فيه قابلة للتغيير دون إشعار مسبق.

يُقدَّم هذا التقرير والمعلومات الواردة فيه لأغراض معلوماتية عامة فقط، ولا يراعى أي أهداف استثمارية أو أوضاع مالية أو احتياجات خاصة لأي من المتلقين. كما أنه لم يُعدّ بغرض توجيه المعلومات إلى جهة معينة، بل يقتصر على تقديم معلومات عامة غير مخصصة.